المجلة الدولية للتنمية - المجلد االعاشر العدد الاول (2021) : 1-10
International Journal of Development, Vol.10, No. (1) (2021): 1-10
ISSN: 2314-5552 ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: ijd_fas@yahoo.com

التحديات الاقتصادية لخصخصة قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

هدي أحمد ابراهيم عبد النبى [1*]، سالي إبراهيم العوضي[2]، رحاب عبد الرحمن عثمان[2]، فائقة حسين بلال[2]
1- كليات الشرق العربي للدراسات العليا- الرياض
2– كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم
*dr.noura.ahmed2@gmail.com, haabdelnabi@arabeast.edu.sa

تاريخ استلام البحث: 1 أكتوبر 2020، تاريخ الموافقة على النشر: 5 يناير 2021

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار الناتجة عن خصخصة قطاع التعليم الجامعي علي الإنفاق الحكومي، ولتحقيق هذا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التاريخي للفترة (2000 – 2016م) كما توضح واقع قطاع التعليم الجامعي والتجارب السابقة لبعض الدول في خصخصة قطاع التعليم الجامعي، أشارت النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي علي قطاع التعليم الجامعي وعلي الموارد البشرية باستثناء القطاع الجامعي له أثر علي الإنفاق الحكومي، أشارت النتائج أن كلا من عدد العاملين، عدد الطلاب والطالبات بالجامعات الحكومية السعودية لها تأثير معنوي على الانفاق الحكومي في قطاع التعليم الجامعي. وتوصي الدراسة بضرورة تطبيق الخصخصة بشفافية على أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية، ووضع معايير لمشاركة القطاع الخاص تضمن جودة التعليم وتأسيس جهة رقابية مستقله.

الكلمات الدالة: الخصخصة – قطاع التعليم الجامعي – الإنفاق الحكومي – الجامعات السعودية.

المقدمة

اجتاحت الخصخصة العالم "سواء بيع الشركات المملوكة للحكومة والتعاقدعلى تقديم الخدمات الحكومية"، وجوهر هذا الاجتياح هو التجريب والابتكار، والرغبة في الحصول على أقصى استفادة من موارد البلاد فالخصخصة جزء من عملية أوسع لتحرير الأسواق، مما كان له آثار على كفاءة الأسواق والسياسة فضلا عن كفاءة المنظمات الفردية [(1)]. وتواجه مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية تغيرات مثل التوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي وتدني قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي. ونظراً لازدياد الطلب على التعليم العالي وقلة الموارد الداعمة التي تمتلكها الحكومات فإنه من المناسب اللجوء إلى مصادر وموارد غير حكومية للمساعدة في دعم التعليم، لذا كانت الخصخصة أحد القطاعات الرئيسية التي قدمت المساعدة للدولة، وقد شهد مجال خصخصة التعليم العالي نمواً ملحوظاً في كثير من البلدان مثل اليابان وكوريا وغيرها[(2)] .

وقد بدأت في المملكة العربية السعودية بوادر التوجه إلى خصخصة التعليم الجامعي حيث باتت قضية الخصخصة متجدده دوما باعتبار أن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي يعد وسيله مهمه للاستفادة من تطوير مهارات وكفاءات الطلاب بما يعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه، ومن ناحية اخرى تقليص الاعتماد على الجانب الحكومي ويتوافق ذلك مع ما يشهده العالم من تحولات في العديد من المجالات والمناداة بإعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في التنمية. وتولي المملكة في السنوات الاخيرة اهتماماً بالغاً بقطاع التعليم الجامعي لما له من انعكاسات مباشرة على تطور اقتصادها من حيث توفير الأيدي العاملة الفنية والكوادر وتدعيم البحوث العلمية والتي هي من ضمن مخرجات المؤسسات الجامعية وقد بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوي العاملة حوالي 200 مليار ريال في ميزانيه السنة المالية 39/38 هجري والمقدرة بـــ 890 مليار ريال[(3)] .

مشكله الدراسة:

يعتبر قطاع التعليم الجامعي من القطاعات الحيوية في تحريك التنمية بما يوفره من مختصين تحتاجهم عملية التنمية هذا بالإضافة الي أنه يمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية،عليه فإن خصخصته ربما ستؤثر على أداءه من حيث جودة مخرجاته. وبما أن التوجه إلى خصخصة التعليم الجامعي في كثير من الدول مازال موضع تساؤلات وتحديات حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج اقتصاديه واجتماعيه، لذا فإن توجه المملكة نحو خصخصة التعليم الجامعي يتطلب إجراء دراسات

لمعرفة آثاره المتوقعة خاصة على الإنفاق الحكومي؛ عليه تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي، هل سيتأثر الإنفاق الحكومي نتيجة خصخصة قطاع التعليم الجامعي؟ بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:
1-ماهي دوافع خصخصة التعليم الجامعي؟
2-ما مدي الاستفادة من تجارب الدول السابقة عند خصخصة التعليم الجامعي؟
3-ما هي التحديات الاقتصادية التي ستواجه المملكة في حال خصخصة قطاع التعليم الجامعي بالتركيز على الإنفاق الحكومي؟

تناولت الدراسة الفرضية التالية :
إن خصخصة قطاع التعليم الجامعي له أثر إيجابي على موازنة الدولة من حيث انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي.

أهداف الدراسة:
تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات الاقتصادية لخصخصة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، بجانب الأهداف الفرعية الآتية:
1-استعراض واقع التعليم الجامعي السعودي قبل الخصخصة.
2-عرض نبذه عن أشكال خصخصة التعليم ودوافع الخصخصة.

أهمية الدراسة:
1 - تنبع أهمية الدراسة من سعي الدولة لتخفيض النفقات الحكومية حيث تساهم خصخصة التعليم الجامعي في تحقيق هذا الهدف مع مراعاة أهمية قطاع التعليم الجامعي وأثره على التنمية الاقتصادية والبشرية للمملكة.
2 - قلة الأبحاث التي تناولت التحديات الاقتصادية لخصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

اولا: الإطار النظري
أهمية قطاع التعليم وعلاقته بتنمية الاقتصاد الوطني
قطاع التعليم من القطاعات الحيوية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع، وله صلة وطيدة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني حيث يسهم في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة والمنتجة وذلك بتطوير رأس المال البشري، والمساهمة في تحقيق متطلبات وحاجات سوق العمل .

مبررات إنشاء الجامعات الخاصة:
هنالك العديد من المبررات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تستدعي إنشاء الجامعات الخاصة [(4)] مثل:
أ. توفر الجامعات الخاصة فرصاً جديده للتعليم الجامعي ليست بديلاً لتلك التي توفرها الجامعات الحكومية وانما مرادفاً لها، كما إن الجامعات الخاصة وبحكم ما تتمتع به من استقلاليه ومرونة وارتباط وثيق بقطاعات الانتاج بعيدا عن جمود النظم البيروقراطية تصبح أكثر قدره على التكيف مع التغيرات الحديثة في مجال التعليم ومتطلبات سوق العمل.
ب. تخفف الجامعات الخاصة علي الدولة من الضغوط التي تمارسها المجتمعات خاصة في الدول النامية نسبة للأعداد الهائلة لخريجي الثانويات حيث تقبل الجامعات الحكومية الأعداد التي تتناسب مع قدراتها وامكانياتها وتتيح الفرصة للفئات ذات الدخل العالي بدلاً من إرسالهم لمواصلة تعليمهم في جامعات اجنبيه.
ج. يؤدي عمل الجامعات الخاصة في مناخ تنافسي إلى إشاعة روح التنافس بإنشاء تخصصات جديده يحتاجها المجتمع واستخدام اساليب تعليميه متطورة وتبني نظم إدارية ذات كفاءه عالية مما يؤدي الي تطوير مستمر لنظام التعليم واعضاء هيئة التدريس والطلاب.

الاتجاه نحوالخصخصة
تكشف تقديرات منظمة اليونسكو عن تصاعد الاتجاه نحو الخصخصة في مؤسسات التعليم، حيث يُقدر أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تستوعب حالياً نحو ٣٠ بالمئة من إجمالي عدد الطلاب في العالم .وبينما لم يكن لدى كثير من الدول مؤسسات تعليم عالي خاصة منذ ربع قرن مضى، نجد أن القليل منها الآن هي التي لايوجد فيها هذه النوعية من المؤسسات . ويتوقع التقرير ارتفاع مساهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة على مستوى العالم في المستقبل، نتيجة للتزايد الكبيرالمنتظرفي

عدد الطلاب من ٩٧ مليوناً عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٢ مليوناً عام ٢٠٢٥، وهي زيادة وفقاً للتقرير يصعب استيعابها بواسطة مؤسسات التعليم العالي العامة وحدها.

أشكال الخصخصة في التعليم:

هنالك عدد من اشكال خصخصة التعليم المطروحة في الولايات المتحدةالأمريكية[5]منها:

1-التعاقد (contracting out) حيث توقع المؤسسة التعليمية عقوداً مع جهات خاصه لإمدادها بخدمات معينه مثل النقل والوجبات والكتب وغيرها.

2-نظام القسائم (vouchers school) وفيه تقوم الحكومة بتزويد الطلاب بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طالب ويختاروالمؤسسة التعليمية في حدود قيمة القسائم.

3-الإحلال (take-over) ويقوم على إسناد إدارة المؤسسة التعليمية وتنظيمها إلى مؤسسات أهلية خاصة تتولي الإدارة مقابل رسوم تدفعها الحكومة.

4-المعاهدة (charter school) يكون دور الحكومة فيها محصور بمهام محدده مما يتيح للمؤسسة التعليمية الاستقلال في الأنظمة والميزانية والتحرر من القيود.

5-رصيد الضرائب (tax-credit) يقتطع فيه حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب للاستفادة منه في دفع الرسوم الدراسية.

6-إمتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية وهي أكثر أشكال الخصخصة شيوعاً حيث تكون الإدارة أهليه سواء كانت ربحية أو غير ربحية.

محاذير خصخصة التعليم الجامعي:

هنالك بعض المحاذير التي يجب مراعاتها لتجنب الآثار السلبية منها أن الجامعات الخاصة قد لا تقدم تعليما جيداً لضعف الإمكانات في بعض هذه الجامعات، خاصة في بداية إنشائها خاصة وأنها تستهدف الربح حيث قد تتغاضي عن بعض المقاييس الواجب توفرها في الطلاب لجذبهم، كما أن هذه الجامعات في كثير من الأحيان قد تعتمد على أعضاء هيئه تدريس من الجامعات الحكومية مما يسهم في إضعاف الجامعات الحكومية التي أنفقت على إعدادهم. كما ان ارتباط الجامعات الخاصة وانفتاحها على الثقافة العالمية قد ينزع التعليم الجامعي من إطاره الثقافي الوطني.

قد تنحاز أحيانا الجامعات الخاصة للبرامج ذات التكلفة المتدنية على حساب البرامج والتخصصات ذات التكلفة العالية، هذا بالإضافة إلى أنها قد تؤثر على تكافؤ الفرص التعليمية وذلك بإتاحة الفرصة للقادرين اقتصادياً وما يترتب عليه من تمييز لطلاب الجامعات الخاصة عند تخرجهم، ولذلك لابد من ضرورة مراعاة هذا [5] ومحاولة تفادي سلبياتها.

ثانيا: الدراسات السابقة:

دراسة الزهراني[6] وكان الهدف منها التعرف على دوافع خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الاكاديمية، وإلى التعرف على المعوقات التي تحد من خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 وعلى الحلول المقترحة للتغلب على معوقات خصخصة الجامعات من وجهة نظر القيادات الاكاديمية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لدراسته، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دوافع الخصخصة ومن أبرز الدوافع توجه الدولة نحو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني, وتخفيف الاعباء المالية على الموازنة للدولة. - أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تحد من الخصخصة ومن أبرز هذه المعوقات - تباين أجور العاملين بين القطاعين العام والخاص، كذلك أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على الحلول المقترحة للتغلب على معوقات الخصخصة ومن أبرز الحلول المقترحة: استقطاب أعضاء هيئة التدريس المميزين، وتطوير التشريعات. توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أبرزها عمل لائحة إرشادية ملزمة للجامعات الراغبة في الخصخصة لضمان سلامة التطبيق وسرعة التحول وكذلك عمل شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لضمان تحول يتوافق مع حاجة سوق العمل والتغيرات الاقتصادية والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية المرموقة في مجال الخصخصة والاستثمار.

دراسة الزومان[7] هدفت الدراسة إلي التعرف على نوع الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، استخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي وتوصلت النتائج الى ان هناك خصخصة جزئية في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وتعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة فى الخدمة المقدمة.

دراسة النفيعي [8] هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات. ظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني تبعاً للجنس في مجال (تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) لصالح الذكور . كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في المجال الأول (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي) تبعاً للجامعة لصالح أم القرى، والملك خالد، وتبوك . كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في المجال الثاني (الابتكار) تبعاً للجامعة لصالح الملك خالد، وتبوك . أهمية توفير متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، والواردة في هذه الدراسة ضمن التصور المقترح حين تبني تطبيق الخصخصة. وتوصلت إلى أن تتبنى الجامعات السعودية الحكومية تطبيق التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني الذي أعده الباحث.

دراسة بدران [9] هدفت إلى التعرف على مدي فاعلية دور التعليم العالي الخاص في خفض الانفاق الحكومي مقارنة بالتعليم العام الحكومي، وتوصلت النتائج إلى أن التعليم الحديث عموماً والتعليم العالي الخاص على وجه الخصوص أصبح صناعة تقوم على صناعات داعمة للتجاوب الاقتصادي المناسب مع متطلبات التعليم وهي في جوهرها منتجات صناعية وهذه تلعب دوراً بارزا في تحسين أداء التعليم من جانب وفي اقتصاديات التعليم من جانب آخر.

دراسة سهام [10] تهدف إلى التعرف علي خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية وأثرها في سد احتياج المملكة من الكوادر الصحية، وتوصلت الباحثة الى أن هناك توسع كمي و نوعي في خصخصة التعليم العالي الصحي، ترك أثراً إيجابيا ، تمثل بزيادة استيعاب مخرجات التعليم العام في تخصصات مطلوبة لسوق العمل مما يساهم في إيجاد فرص عمل للخريجين بشكل شبة متساوى بين الجنسين لسد الاحتياج من الكوادر الصحية السعودية.

دراسة عارف [11] هدفت إلى معرفة مدى قدرة قطاع التعليم العالي على تحقيق النجاحات التي حققها قطاع الاتصالات وهل ستؤثر خصخصته على مجانية التعليم العالي الذي هو ميزه هامة لما يحققه من عدالة اجتماعية في توفير الفرصة للجميع في الحصول على مقعد للدارسات العليا المتخصصة، وتوصلت إلى إن خصخصة قطاع التعليم العالي سيفيد الاقتصاد بشكل ملحوظ بشرط أن تدار هذه الجامعات بطريقة الشركات غير الهادفة للربح تجنبا لما قد يحدث من تجاوزات كالتي تحدث في قطاع الاتصالات.

دراسة روجر غودمان [12] هدفت إلى توضيح الدور الكبير الذي تلعبه الشراكة الجديدة بين الصناعات والجامعات، في تنويع قطاع التعليم العالي، ومدي تحول الجامعات الحكومية في اليابان التي تضم أقل من 20 % من الطلاب في التعليم العالي، بينما تحصل على 80 % من ميزانية التعليم العالي الوطنية إلى هيئات مستقلة، أدرك اليابانيون عموماً قيمة الاستثمار الشخصي في التعليم العالي وأهميته. وتوصلت النتائج الي أن التحول من نمط التمويل المبنيّ على عراقة الجامعات إلى نمط تمويل قائم على المنافسة، أدى إلى تدفق مزيد من الأموال من المؤسسات الحكومية والقطاع الصناعي الي عدد قليل من الجامعات المهتمة بالأبحاث.

دراسة عزيزة [13] هدفت الى التعرف على العوامل التي تدفع إلى التوجه نحو خصخصة التعليم وهل كانت هذه العوامل مرتبطة بالاحتياجات التعليمية التي يتوقع أن تلبيها الخصخصة؟ كذلك تنبه إلى المحاذير والمشكلات التي تنشأ بسبب الخصخصة، وتوصلت إلى أن دوافع خصخصة التعليم تمحورت حول ثلاثة أبعاد الاقتصادي والأكاديمي والتنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية وأكاديمية إدارية وتنظميه. أما المشكلات المتوقع ظهورها تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسية هي: توقع وجود تفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، وتحول المهنة التعليمية إلي ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة.

التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

أتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حيث إن جميعها تناولت موضوع الخصخصة في التعليم العالي، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري واختيار الاداة والمنهج المناسب للدراسة. حيث تميزت هذه الدراسة بأنها أخذت موضوع الخصخصة بمفهومه الشامل من حيث التحديات الاقتصادية لخصخصة قطاع التعليم الجامعي والدوافع والحلول في ضوء رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: تجارب الدول السابقة في خصخصة التعليم الجامعي

هناك تجارب ناجحة عديدة لخصخصة التعليم في بعض الدول مثل مصر وامريكا والمانيا واليابان وسوف نتناولها باختصار كما يلي:

تجربة مصر:

تضاعف دعم مصر خلال العقدين الاخيرين لمؤسسات التعليم العالي الخاص، اذ تبنت الدولة سياسة ليبرالية في وضع التشريعات الملائمة لزيادة الاستثمار في التعليم الخاص، وبلغ اجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص حوالي 20% من اجمالي المقيدين بالتعليم العالي المصري. تتمتع مؤسسات التعليم العالي الخاص بإعفاء ضريبي وتعتمد على الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب. وبالنظر إلى ضآلة إيرادات رسوم الطلاب الدراسية، بدأت الجامعات تبحث عن موارد إضافية من خلال البحوث التعاقدية والاستشارات وبرامج التعليم المستمرّ وغيرها من الأنشطة .وقد سمحت الحكومة للمؤسّسات التعليميّة التابعة لها بإلحاق الطلاّب ببرامج خاصّة يتم مّن خلالها تحصيل رسوم الدراسة من الطلاّب بمعدّلات تفوق الرسوم العادية مثل نظام الانتساب والبرامج التي تدرّس بلغات أجنبيّة . وتمثّل الإيرادات الذاتية التي تحصّلها الجامعات 10 % من مواردها[14] .

تجربة الولايات المتّحدة الأمريكية:

يرتكزتمويل التعليم العالي والجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة مصادر،هي : مخصّصات الحكومة الفيدرالية، وتصل حصّتها إلى نحو 12% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتساهم حكومات الولايات بحوالي 27% من كلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى تبرّعات الهيئات المختلفة، والرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل، مثل الوقف ومساهمات هيئات قدماء خرّيجي الجامعات. ومن المعلوم أنّ الاعتمادات التي تخصّصها الحكومة للتعليم العالي لا تكفي لتغطية النفقات اللازمة لتسييره بالنظر لضآلة الموارد التي توفّرها مصادر التمويل الأخرى، فالقطاع الخاصّ، وتبرّعات المجتمع المحليّ والمعونة الخارجية هي مصادر متقلّبة للتمويل. لذلك يقوم الوقف بتوفير مورد تكميلي هام وتعتمد كل الجامعات الأمريكية على إيرادات الوقف كمصدر لتغطية جزء هامّ من نفقاتها[15].

تجربة ألمانيا:

إن إدارة وتمويل التعليم العالي الألماني تعد مسئولية مشتركة Join Task بين الدولة (الحكومة الاتحادية) والولايات الألمانية[16]. من خصائص النظام التعليمي في ألمانيا عدم تدخّل الحكومة الاتّحادية بصورة رئيسة في دعم التعليم العالي واقتصار دورها بحكم الدستور على وضع إطار عام لسياسة التعليم العاليّ، وتتولّى كل ولاية مسؤوليّة تنفيذ هذه السياسة، وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها، وفقًا لظروفها الإقليمية وتمشّيًا مع المطالب والحاجات المحلّية. وإن الولايات الألمانية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي الألماني، وهي المسئولة بصفة رئيسية عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم العالي المختلفة تبعاً لاحتياجات كل مؤسسة.

وقد قدرت مساهمة الولايات الألمانية بنسبة 92.7% من إجمالي الموازنة المخصّصة للتعليم العالي، وتساهم الحكومة الفدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشييد المباني الجديدة لمؤسّسات التعليم العالي، كما تشارك الحكومة الفيدرالية الولايات في تقديم المساعدات المالية للطلاب وذلك بنسبة 35-65% لكلّ منها على التوالي . وتساهم المؤسّسات الاقتصادية والهيئات المعنيّة بالبحوث في تمويل التعليم العاليّ، ومن أبرز المؤسّسات المعنيّة بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أمّا بالنسبة إلى البحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسّسات التعليم العالي والشركات الصناعيّة على قاعدة دعم المختبرات العلمية التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث[17] .

تجربة اليابان

منذ أول أبريل 2004، تحولت الجامعات الحكومية في اليابان (التي تضم أقل من 20% من الطلاب في التعليم العالي، بينما تحصل على 80% من ميزانية التعليم العالي الوطنية) إلى هيئات مستقلة، ولم يعد أعضاء كوادرها موظفين مدنيين حكوميين يضمنون الوظائف مدى الحياة[18] . وتشاركا لسلطات المحلّية في اليابان الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي بتخصيص جزء من الإيرادات الضريبية لدعم التعليم .كما تقوم تبرّعات الافراد والهيئات الخيريّة بدور محوري في تمويل التعليم العالي والجامعيّ، وتمثّل الرسوم الدراسية في اليابان بين 10-30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. كما تساهم الشركات في تمويل البحث حسب نسب تختلف من جامعة إلى أخرى . تحولت عملية التمويل إلى الاعتماد على الأساس التنافسي .واتجهت جامعات عديدة نحو المزيد من الممارسات ذات الصبغة التجارية أيضاً .فالعديد من الجامعات الحكومية – التي كان يعتقد بشكل عام أنها أكثرالمؤسسات تحفّظاً في القطاع أدخلت إصلاحات بهدف زيادة مصادر الدخل المتاحة، وإيجاد مصادر جديدة، وأصدر عدداً من التوصيات التي تشمل إنهاء نظام دفع الرواتب وفقاً للأقدمية المتبع في الجامعات، وخفض

رواتب أساتذة الجامعات الذين تجاوزوا الستين من أعمارهم حالياً بنسبة تصل إلى 30%، والتخلّص من هيمنة مجالس الجامعات على صنع القرار . كما تم رفع مصروفات البرامج الدراسية العلمية، وأوصى بالمزيد من المرونة بشأن العمر الذي يبدأ الطلاب فيه الالتحاق بالجامعة. فكانت نتائج عملية الإصلاح التحول من نمط التمويل المبني على عراقة الجامعات إلى نمط تمويل قائم على المنافسة مما أدي إلى تدفق مزيد من الأموال من المؤسسات الحكومية والقطاع الصناعي إلى عدد قليل من الجامعات المهتمة بالأبحاث .

دروس مستفادة من التجارب الدولية في الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص

من الملاحظ أن تحرير التجارة في خدمات التعليم عموماً، والعالي خصوصاً، تجني ثمارها بشكل أساسي الدول المصدّرة لهذه الخدمات، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا .وصار من النادر وجود جامعة في مثل هذه الدول ليس لها نشاط تعليمياً وبحثي يمتدّعبرالحدود الدولية . أصبحت تتنافس لتوفير رأس المال البشري من أجل الحصول على مايطلق عليه Knowledge -based Economy اللازم لدعم النمو السريع في الاقتصاد القائم على المعرفة وما يؤدي إليه من حاجة هذه الدول الملحّة إلى الحصول على أعداد كبيرة من المؤهلين ذوي المهارات العالية والقدرات المميزة في تخصّص اتبعينها، كما إن التجارب السابقة أوضحت أن القطاع الحكومي لا يمثل المصدر الوحيد لتمويل التعليم العالي، حيث يلعب القطاع الخاص وتبرعات المجتمع المحلي والمعونات والشراكات مع القطاع الصناعي دور هام في تمويل التعليم العالي.

رؤية 2030م في المملكة وموجهات صندوق النقد الدولي للخصخصة

تؤكد رؤية السعودية 2030 في علي ضرورة الاهتمام بالتعليم ودعم مسيرته، وانطلاقا من هذه الرسالة جاءت الرؤية لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم. ومن الأهداف بحلول 2030 تطبيق برنامج (ارتقاء) الذي يهدف لإشراك الأسر في 80% من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في 2020، إضافة إلى وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً[19].

تناول تقرير خبراء صندوق النقد الدولي [20] في إطار مشاورات المادة الرابعة أن هناك حاجة إلى الاستمرار في إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر يتلاءم مع التدابير المالية التي تم الإعلان عنها في برنامج التوازن المالي؛ بهدف تحسين عناصر تعديل النفقات وإتاحة حيّز أكبر للإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أو أوجه الإنفاق الأخرى لدعم الإصلاحات الهيكلية، والهادفة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة. ويري الصندوق أن الإصلاحات الجارية في نظم التعليم والتدريب خطوة هامة للغاية نحو تنمية مهارات المواطنين السعوديين وتهيئتهم للعمل في القطاع الخاص.

منهجية الدراسة

انتهجت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي لاستعراض واقع التعليم الجامعي السعودي قبل الخصخصة ولتوصيف الأشكال والدوافع المختلفة لخصخصة التعليم؛ بالإضافة إلى توصيف تجارب الدول السابقة. مستعينة بمصادر البيانات الثانوية من الجهات ذات الصلة (مؤسسة النقد العربي السعودي -وزارة المالية -صندوق النقد الدولي- الهيئةالعامة للإحصاء)، تم الاستعانة بالمؤشرات الاقتصادية وهي العوامل المؤثرة على الإنفاق على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016).

النتائج والمناقشة

لقياس دالة الإنفاق على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (2000-2016)، نفترض أن الإنفاق على التعليم الجامعي يشكل نسبه من الإنفاق الحكومي مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة، حيث يوضح جدول (1) اجمالي الانفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2016) فبلغت أدنى قيمه له 233.5 مليار ريال في عام 2002 وبلغت اقصى قيمه له 1109.9 مليار ريال في عام 2014. كما تزايد إجمالي الانفاق على التعليم الجامعي خلال الفترة (2000-2016) فبلغت أدني قيمه له 9.48 مليار ريال في عام 2001 وبلغت اقصى قيمه له 71.79 مليار ريال في عام 2015.

- يوضح جدول (1) أن متغير الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي يأتي من بين أكثر المتغيرات أثراً على إجمالي الإنفاق الحكومي (8.569%)، ويمكن تفسير ذلك بأن الانفاق على قطاع التعليم الجامعي من أهم أولويات الانفاق الحكومي للمملكة العربية السعودية. ويوضح بأن العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي وإجمالي الانفاق الحكومي، كما يوضح بأن تغيراً بنسبة 1% في الانفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي تؤدي إلى زيادة بمعدل 9.66% في أجمالي الانفاق الحكومي.

- يأتي المتغير الثاني (الإنفاق الحكومي على تنمية الموارد البشرية باستثناء القطاع الجامعي) في المرتبة الثانية من حيث التأثير على إجمالي الإنفاق الحكومي. حيث توضح بيانات الجدول (1) إيجابية العلاقة ما بين المتغيرين، أي كلما ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي على تنمية الموارد البشرية باستثناء القطاع الجامعي كلما ارتفعت إجمالي الإنفاق الحكومي. ويوضح بأن تغيراً بنسبة 1% في مستوى الإنفاق الحكومي على تنمية الموارد البشرية باستثناء القطاع الجامعي قد يؤدي إلى تغيير إيجابي في اجمالي الانفاق الحكومي بمعدل 1.93%.

جدول(1). التطور التاريخي لإجمالي الانفاق الحكومي والإنفاق على التعليم الجامعي والإنفاق على التنمية البشرية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016

السنوات	إجمالي الانفاق الحكومي (مليون ريال)	معدل نمو الانفاق الحكومي	إجمالي الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي (مليون ريال)	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي من اجمالي الانفاق الحكومي	إجمالي الانفاق الحكومي على التنمية البشرية (مليون ريال)
2000	185000	0.12	9370.1	4.360	36986
2001	215000	0.16	9480.1	4.409	37557
2002	202000	-0.06	9925.6	4.914	37111
2003	209000	0.03	10216.9	4.888	39392
2004	230000	0.10	11377.1	4.947	44455
2005	280000	0.22	12823.1	4.580	57076
2006	335000	0.20	19045.1	5.685	68119
2007	380000	.120	21502.3	5.659	74981
2008	410000	0.08	29209.8	7.124	75390
2009	475000	0.16	36017.4	7.583	85925
2010	540000	0.14	43731.3	8.098	93709
2011	580000	0.07	47974.7	8.272	100332
2012	690000	0.19	54698.3	7.927	113272
2013	820000	0.19	66989.8	8.169	136157
2014	855000	0.04	70588.2	8.256	138708
2015	860000	0.05	71786.6	8.347	144235
2016	840000	-0.20	71978.5	8.569	148439

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- يظهر جدول (2) التطور التاريخي لأعداد الجامعات السعودية الحكومية خلال الفترة (2000-2016) حيث توجد نحو 30 جامعه عام 2016وترتب على ذلك تزايد كلا من عدد العاملين في الجامعات سواء اعضاء هيئه تدريس او فنيين او اداريين فبلغوا نحو 139.89 ألف عامل عام 2016، وكذلك تزايد عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات السعودية الحكومية المختلفة فبلغ عددهم نحو 1.543 مليون طالب في عام 2016.
- أوضح الجدول رقم (2) ان متغير (عدد العامليين بالجامعات الحكومية السعودية) يؤثر معنويا على الانفاق الحكومي في قطاع التعليم الجامعي، أي كلما ارتفع عدد العامليين بالجامعات الحكومية السعودية كلما ارتفعت الانفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي. بأن تغيراً بنسبة 1% في عدد العامليين بالجامعات الحكومية السعودية قد يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي بمعدل 1.30 %.
- كما يؤثر متغير عدد الطلاب والطالبات بالجامعات الحكومية السعودية معنوياًعلى الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم الجامعي،وأن تغيراً بنسبة 1% في الطلاب والطالبات بالجامعات الحكومية السعودية قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي بمعدل0.57%.
- كما يوضح الجدول (2) ان التغيرات في عدد الجامعات الحكومية السعوديةوالناتج المحلي الاجمالي GDPبالزيادة او النقصان لا تترك أثارا على الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي.

جدول(2). التطور التاريخي لإجمالي الناتج المحلي السعودي GDP وعدد الطلاب والطالبات والعاملين بالجامعات الحكومية السعودية خلال الفترة 2000-2016

السنوات	إجمالي الناتج المحلي GDP (مليون ريال)	معدل نمو GDP	عدد الطلاب والطالبات بالجامعات الحكومية السعودية	عدد العاملين بالجامعات الحكومية السعودية	عدد الجامعات الحكومية السعودية	إجمالي الإيرادات (مليون ريال)
2000	1422088	.600	353875	32174	7	157000
2001	1404870	-0.01	444800	34304	8	215000
2002	1365264	-0.03	525344	36590	8	157000
2003	1518748	0.12	571813	38894	10	170000
2004	1639617	0.08	603767	39895	11	200000
2005	1731006	0.06	636445	41838	16	280000
2006	1779274	0.03	674412	53390	19	390000
2007	1812139	0.18	714877	56825	21	400000
2008	1925394	0.06	757770	64461	21	450000
2009	1885745	-0.02	903567	65284	25	410000
2010	1980778	0.05	898251	89111	25	470000
2011	2178792	0.09	1206007	101338	27	540000
2012	2296697	0.05	1165091	126649	27	702000
2013	2358690	0.05	1307481	129066	28	829000
2014	2444841	0.03	1323692	136071	30	855000
2015	2545236	0.04	1400297	139638	30	715000
2016	2589562	0.02	1543025	139898	30	513803

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الاستنتاجات:

1 -يوجد أثر ذا دلالة إحصائية معنوية للإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي والانفاق الحكومي على الموارد البشرية على اجمالي الانفاق الحكومي.

2 -أهم المتغيرات التي تؤثر في الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الجامعي خلال فترة الدراسة هي عدد العاملين في الجامعات (اعضاء هيئه تدريس او فنيين او اداريين) وعدد الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية الحكومية.

3 -تعددت أشكال خصخصة قطاع التعليم الجامعي ودوافعه من أبرزها السياسة المالية العامة للدولة.

4 -التجارب الدولية في مجال خصخصة قطاع التعليم الجامعي لها دور إيجابي في وضع الاستراتيجية المستقبلية تجاه خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

التوصيات:

1 - ضرورة تطبيق الخصخصة بشفافية على أطرمؤسسية وقانونية وتنظيمية.

2 - وضع معايير لمشاركة القطاع الخاص تضمن جودة التعليم وتأسيس جهة رقابية مستقله .

3 - ضرورة إعادة هيكلة قطاع التعليم الجامعي قبل القيام بالخصخصة، وعلى ان يتم تطبيقها بشفافية ووفق جدول زمني واضح مرتكزا على أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي قد تعيق خصخصة التعليم الجامعي.

4 - يمكن تطبيق الخصخصة الجزئية لبعض التخصصات النادرة التي يحتاجها سوق العمل.

5 - ربط مخرجات الجامعات بالقطاع الصناعي حتى تلبي احتياجات السوق.

6 - إنشاء وحدات بحوث متطورة في الجامعات وتبني نمط تمويل قائم على المنافسة، حيث تتنافس الجامعات على التمويل من القطاع الخاص.
7 - ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في مجال خصخصة قطاع التعليم الجامعي والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستعانة بها في وضع خطط وبرامج الخصخصة

المراجع

1- McFetridge, D.G. (1997). The Economics of Privatization, CD Howe Institute Benefactors Lecture, Toronto.
2 - الرباعي، زهير علي (2011) .خصخصة التعليم الجامعي في الاردن .مجلة كلية التربيةبالإسماعيلية،جامعه قناة السويس، عدد(14)، 91-134
3 - التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء (2017). https://www.stats.gov.sa/ar/6029
4 - فهمي، محمد سيف الدين (2000) . خصخصة التعليم الجامعي المبررات والمحاذير .كلية التربية جامعة قابوس،المؤتمرالتربوي الثاني، ص72-56،رقم .33411.
5- Fitz, J. and Beers, B. (2002). Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain". Comparative Education v.38 no.2. pp.137-154
6 - الزهراني، على عبد القادر، (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤيا 2030، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (8)، العدد (11)، ص 136- 158.
7 - الزومان، هدى محمد، (2018). الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم المملكة العربية العودية، المجلة العربية للعلوم التربوية، العدد(5)، ص 295 – 312.
8 - النفيعي، صالح عواض، (2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني مجلة البحث العلمي في التربية، العدد(10)، ص 251 – 306.
9 - بدران، إبراهيم (2015). دراسة اقتصاديات التعليم العالي ودور الجامعات الخاصة في الأردن نموذجاً. مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (12)، ص30- 13.
10 -سهام الحربي. (2012) خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية وأثره على تلبية الاحتياجات من الكوادر البشرية http://seham.yolasite.compdf .
11 -عارف،صقر (2011) .خصخصة التعليم العالي السعودي.https://sageraref.wordpress.com .
12 -غودمان، روجر (2011). تجربة اليابان في التعليم العالي. مجلة افاق المستقبل، العدد 9 ،ص 70-75 .
13 -عزيزة المانع .(2003) .هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم "اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية ." مجلة دمشق، المجلد 19 (2) ،ص 99-140.
14- The World Bank and OECD (2015). Reviews of National Policies for Education, Higher Education in Egypt.
15 -عامر، طارق عبد الرؤوف محمد (2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة. الملتقى الدولي لكلية العلوم الاقتصادية والتيسير، جامعه بسكرة، الجزائر، ص 1-20
16- Karpen, U.(1996): Organization and Procedures for funding higher education in the Federal Republic of Germany. Higher Education in Europe, vol.No. 1, pp.297-304 .
17 -الهلالي، الشربيني (2003) . اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي"،المؤتمرالقومي السنوي العاشر" جامعة المستقبل في الوطن العربي، مركز تطويرالتعليم الجامعي، جامعةعينشمس.
18- Akihiro, A. (2010). Finance Reform in Japan Higher Education Higher Education. Vol. (43), No. (l), p. l 10.
19 -وزارة التعليم العالى (2017). التعليم ورؤية السعودية 2030، تقرير. https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx
20 -تقرير صندوق النقد الدولي (2017). www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/Arabic/cr17316a.ashx

Economic challenges for the privatization of the higher education sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Hoda A.I. Abdelnabi[1*], Sally I. Elawady[2], Rehab A. Othman[2] and Fayga H. Bilal[2]

1- Faculties of Al-Sharq Al-Araby for Postgraduate Studies, Reyad, S.A.
2- Faculty of Economics and Administration, Al-Qassim Univ.

*dr.noura.ahmed2@gmail.com, haabdelnabi@arabeast.edu.sa

ABSTRACT:

The objectives of the study identify the effects of the privatization of the university education sector on government expenditure. by use the multiple regression model during the period (2000-2016). Also, shed light on the reality of the university education sector and the previous experiences of some countries in the privatization of the university education sector.
The results indicate that both the number of employees and the number of students in Saudi government universities have a significant impact on government spending in the university education sector.

The study recommends important to apply privatization transparently to the institutional, legal and regulatory frameworks, and to set criteria for private sector participation that guarantees the quality of education and the establishment of an independent regulatory body, and recommended the establishment of advanced research units and diversification of university investment to create revenues for each university.

Keywords: Privatization - privatization of the university education sector - Government expenditure - Saudi universities.